

الديمقراطية في غرب المتوسط: بين واقع وتحديات سياسة الجوار الأوروبي.

Democracy in the Western Mediterranean : Between Reality and the Challenges of the European Neighbourhood Policy.



أ. ياسمين ححاد^{1*}

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، الجزائر^{1*}.

Yasmine Hahad^{1*}

Faculty of Law and Political Sciences,

University of Mouloud Mammeri Tizi ousou, Algeria.^{1*}

تاريخ الاستلام: 2025/10/11 تاريخ القبول للنشر: 2026/01/21 تاريخ النشر: 2026/06/30



ملخص: يشكل موضوع الديمقراطية في غرب المتوسط: بين واقع وتحديات سياسة الجوار الأوروبي، موضوعا مهما ومحوريا ضمن علاقات الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، لأنه يجمع بين مختلف التفاعلات التعاونية، التصراعية والتنافسية. كما تشهد هذه المنطقة روابط متشابكة بين الواقع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والأمني وبين الطموح الديمقراطي، ففي حين جسدت دول شمال غرب المتوسط (الأوروبية) استقرارا ديمقراطيا، تواجه الدول الجنوبية (المغاربية) استعصاءا في ذلك. استنادا لهذا، جاءت سياسة الجوار الأوروبي ساعية لتعزيز القيم والمعايير الديمقراطية، غير أن دورها كان محدودا بسبب مجموعة من الاعتبارات نذكر منها المعوقات الداخلية كضعف المؤسسات والحكومات المغاربية، والخارجية كتباين الرؤى والتصورات للمصالح والتحديات المشتركة بين الضفتين.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، غرب المتوسط، الاتحاد الأوروبي، المغرب العربي، سياسة الجوار الأوروبي.

Abstract: The topic of Democracy in the Western Mediterranean: between reality and challenges of the European Neighborhood Policy (ENP), is an important and central issue in relations between the European Union and the Maghreb countries, as it combines various cooperative, conflictual and competitive interactions. This region also displays intertwined links between the political, social, economic and security realities and democratic aspirations. While the countries of the north-western Mediterranean (European) have achieved democratic stability, the southern countries (Maghreb) face difficulties in this regard. Based on this, the ENP sought to promote democratic values and standards, however, its role has remained limited due to a several of considerations, including internal obstacles such as the weakness of Maghreb institutions and governments, and external ones such as divergent visions and perceptions of the common interests and challenges between the two shores.

Keywords: Democracy, Western Mediterranean, European Union, Maghreb, European Neighbourhood Policy (ENP).

مقدمة:

تطور مفهوم الديمقراطية كمفهوم وممارسة بتطور الدول والمجتمعات عبر محطات تاريخية مختلفة، إلا أنها في القرن العشرين شهدت تطورات جوهرية وتحولات مفاهيمية وتطبيقية، بحيث عرفت نقلة نوعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في خضم الصراع الأيديولوجي بين القطبين الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي. غالبا ما شهدت فترة الحرب الباردة صراعات من أجل إرساء الديمقراطية تحمل عدة أوجه، فنجد من جهة ظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية تؤمن بالأيديولوجية الليبرالية وتؤكد بأن الديمقراطية قيمة عالمية يجب الدفاع عنها والعمل على نشرها في العالم بأسره؛ نتيجة لذلك، انتشرت في المجتمع الدولي فكرة أن الديمقراطية الليبرالية ستسود العالم، كما وضحها المفكر فرانسيس فوكوياما بطرحه لنظرية "نهاية التاريخ".

الديمقراطية في غرب المتوسط هي الأخرى تختلف من ضفة لأخرى، ففي الضفة الشمالية تعتبر الأساس السياسي والأخلاقي للدول الأوروبية، وتعد أداة لقوة الاتحاد الأوروبي ونفوذه، فبدون ديمقراطية فاعلة، ستفقد هذه الدول قدرتها على العمل المشترك، والدفاع عن مصالحها، سواء من خلال الحفاظ على تعددية الأطراف، أو من خلال فرض قيمهم ومعاييرهم على الآخرين. بينما مرت الديمقراطية في مجتمعات الضفة الجنوبية (المغربية) بعدة مراحل متنوعة ومعقدة، نظرا لتأثرها بعوامل داخلية كالصراعات السياسية، وتزايد الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، وعوامل خارجية كالاستعمار التقليدي (الفرنسي بوجه الخصوص) والتحول الإقليمي والدولية في خضم الحروب العالمية الأولى والثانية، الحرب الباردة وما بعدها.

تحتل منطقة غرب المتوسط باعتبارها من أبرز الفضاءات الجيوسياسية، باهتمام متزايد من قبل الإتحاد الأوروبي، نظرا لعدة اعتبارات جغرافية، اقتصادية، سياسية، ثقافية وأمنية. ما جعل دول الإتحاد تتبنى مجموعة من المشاريع والآليات، بهدف تعزيز الاستقرار، التنمية والأمن في الدول الجنوبية للضفة الغرب المتوسطية، وذلك عبر تجسيد القيم والمعايير الديمقراطية؛ بناء على هذا، شكلت سياسة الجوار الأوروبي إحدى الآليات الرئيسة التي تم اعتمادها من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.

من هنا يفرض علينا هذا الموضوع دراسة عميقة لواقع الديمقراطية في الفضاء الغرب متوسطي، وتحليل مدى فعالية سياسة الجوار الأوروبي وأهدافها المعلنة، من أجل تجسيد المعايير الديمقراطية في الضفة الجنوبية. على هذا الأساس، نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى نجحت سياسة الجوار الأوروبي في تكريس الديمقراطية في غرب المتوسط في ظل التحديات الداخلية والإقليمية؟

← الأسئلة الفرعية:

1. كيف يمكننا فهم الديمقراطية في الفضاء الغرب متوسطي؟
2. هل يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبي آلية لترسيخ الديمقراطية في غرب المتوسط؟

3. فيما تتمثل تحديات ترسيخ الديمقراطية في الفضاء الغرب متوسطي؟

← الفرضية الرئيسية:

تتعلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ رغم ما توفره سياسة الجوار الأوروبي، من آليات دعم في شتى الميادين، لم تُحدث تأثيرا ديمقراطيا فعليا في الدول المغاربية بسبب تغليب الدول الأوروبية لاعتبارات الأمن والاستقرار مقابل تعزيز الإصلاحات الديمقراطية الفعالة، علاوة على القيود الداخلية في الدول الجنوبية التي تعيق تفعيل هذه السياسات.

← الفرضيات الثانوية:

1. تتسم الديمقراطية في غرب المتوسط بجملة من الميزات القيمية، البنوية والعملية، التي تجعلها متباينة ومتفاوتة بين الضفتين الشمالية والجنوبية.
 2. تتباين أهداف سياسة الجوار الأوروبي من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف السياقات الداخلية، الإرادات الوطنية، والإعتبارات السياسية، الاقتصادية والأمنية.
 3. ترتبط فعالية سياسة الجوار الأوروبي بمدى التزام الدول بتنفيذ الاتفاقيات، وتوحيد التوجهات والمصالح بين الضفتين الشمالية والجنوبية، تقاديا لمحدودية تأثيرها على الديمقراطية.
- تقودنا الإجابة على الإشكالية وهذه الأسئلة الفرعية، الاعتماد على مجموعة من المناهج من أجل دراسة وتحليل واقع الديمقراطية في غرب المتوسط، وكذا الإحاطة بجميع جوانبها، والوصول لنتائج منطقية. على هذا الأساس قمنا في بحثنا هذا الاعتماد على المناهج التالية:

لـ **المنهج الوصفي**: وصف طبيعة الديمقراطية في الفضاء الغرب متوسطي، عبر التطرق للأنظمة السياسية والتحديات وعوائق تجسيدها في المنطقة، وكذا وصف سياسة الجوار الأوروبي باعتبارها آلية من آليات ترسيخ الديمقراطية.

لـ **المنهج التاريخي**: دراسة مفهوم الديمقراطية وتطوره كفكر وممارسة في غرب المتوسط، وكذا لفهم الجذور التاريخية للعلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية، وكيفية انعكاسها على الديمقراطية مع التركيز على سياسة الجوار الأوروبي نشأتها وتطورها.

لـ **المنهج المقارن**: مقارنة بين التجارب الديمقراطية في دول غرب المتوسط (دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، عبر إبراز أوجه التشابه والاختلاف في الممارسات الديمقراطية، والعوامل التي تفسر نجاح أو تعثر الانتقال الديمقراطي. إضافة إلى المقارنة بين أهداف سياسة الجوار الأوروبي المعلن عنها وبين تطبيقها على أرض الواقع.

لـ **منهج دراسة الحالة**: لفهم العلاقة بين سياسة الجوار الأوروبي والإصلاح الديمقراطي في الدول المغاربية، وإظهار التفاوت بين الخطاب والممارسات الواقعية الأوروبية، مع تقييم مدى فعالية أدوات هذه السياسة في الفضاء الغرب متوسطي.

واعتمدنا على النقاط الأساسية المبينة في الخطة التالية:

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية في الفضاء الغرب متوسطي.

المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبي: آلية ترسيخ الديمقراطية في غرب المتوسط.

المبحث الثالث: تحديات تكريس الديمقراطية في الفضاء الغرب متوسطي

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية في الفضاء الغرب متوسطي.

تعددت تعاريف "الديمقراطية" باختلاف المراحل التاريخية التي مر بها هذا المصطلح، وكذا اختلاف المفكرين واتجاهاتهم النظرية. للإحاطة بكل جوانب الموضوع علينا التطرق للإطار المفاهيمي للديمقراطية، ومن ثم طبيعة العلاقات الغرب متوسطة الذي يقودنا إلى طرح تساؤل حول إمكانية الحديث عن الشراكة أم الجوار؟، وكذا التطرق لتطور الديمقراطية في هذا الفضاء، فضلا عن واقعها كقيمة وكمارسة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية.

✓ لغة: كلمة ديمقراطية (بالإنجليزية DEMOCRACY) من أصل يوناني، مكونة من لفظين: ديموس Demos تعني "الشعب"، كراتوس Kratos تعني "الحكم أو السلطة". بالتالي " الديمقراطية " لغة تعني "حكم الشعب" أو "سلطة الشعب".

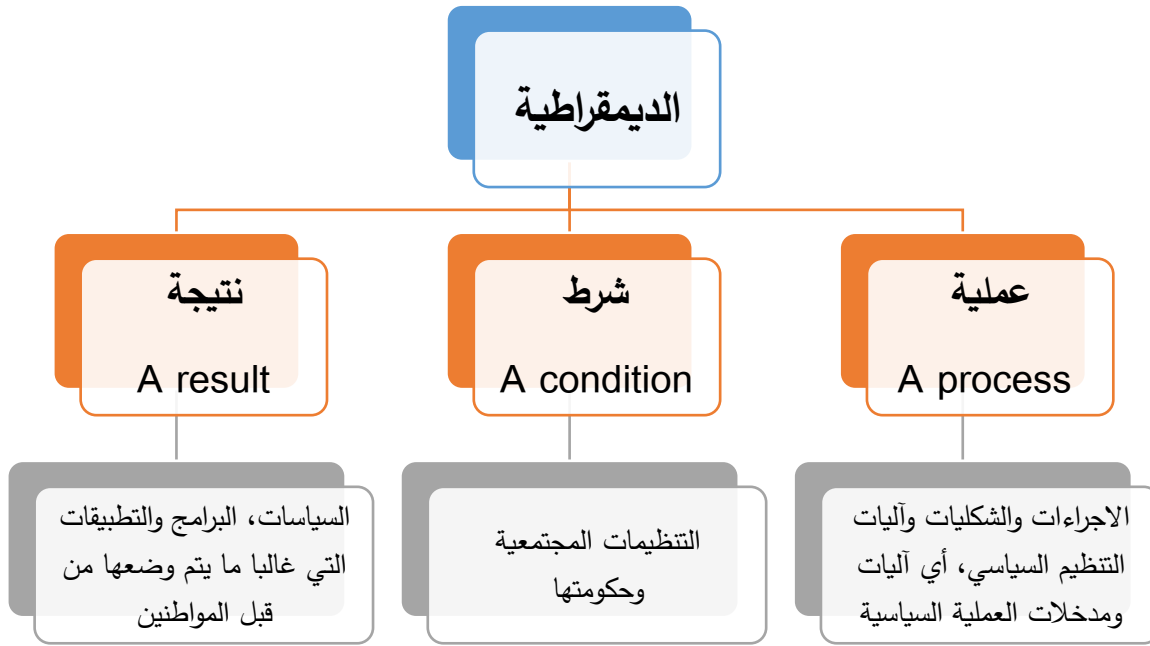
✓ اصطلاحا: تعرف الديمقراطية في القاموس السياسي بأنها: " النظام السياسي الذي يكون فيه للشعب نصيب في حكم أقاليم الدولة بطريقة مباشرة أو شبه مباشرة... والأساس في الحكم الديمقراطي أن كل فرد بالغ شريف له من الحقوق ما لأي فرد آخر من حق الاشتراك في شؤون الدولة العامة".¹ يعرف قاموس لاروس Larousse الديمقراطية بأنها " نظام سياسي، شكل من أشكال الحكم تكون فيه السيادة صادرة عن الشعب، تمارس السلطة اما مباشرة من قبل المواطنين (الديمقراطية المباشرة) او من خلال الممثلين المنتخبين (الديمقراطية التمثيلية)".²

يتفق العديد من الأكاديميين عن صعوبة وضع تعريف شامل للديمقراطية، في ظل عدم تحديد المتغيرات الأساسية والمفاهيم ذات الصلة بها؛ فقد اظهرت النقاشات العامة في الفكر السياسي المعاصر، ان هذا المصطلح غالبا ما يتم استخدامه تبادليا للدلالة على ثلاث مفاهيم أساسية، كما هو موضح في الشكل (1) التالي:³

¹ أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1968، ص 547-548.

² A. Rey, J. Rey-Debove, Le Petit Robert : Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, Ed: Les Dictionnaires LE ROBERT, Paris, France, 1990, p. 490.

³ الشكل (1) من إعداد الباحثة، وفقا للمعلومات الواردة في:



شكل (1): دلالات مفهوم الديمقراطية.

ان الديمقراطية في جوهرها مذهب ونظام، ذلك لأنها أسلوب للتفكير والممارسة له قواعده وشروطه، ولا اعتبارها أداة تنظم جميع مناحي الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التاريخية، وغيرها، وتعني كل أفراد المجتمع، علاوة على كونها عملية دائمة ومستمرة، تقوم على كيفية وضع الأفكار في الفعل عبر الإجراءات والشكليات وآليات التنظيم المتنوعة. وبالتالي للديمقراطية مستويين: مستوى نظري يخص الجانب الفكري/المذهبي، ومستوى تطبيقي يخص الجانب الممارساتي/العملي.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الغرب متوسطة: هل يمكن الحديث عن الشراكة أم الجوار؟

تعد منطقة غرب المتوسط جزء لا يتجزأ من البحر الأبيض المتوسط، تتكون من ضفتين: شمالية أوروبية وجنوبية مغربية، تجمع بينهما تفاعلات عدة تمتاز تارة بالتقارب وتارة أخرى بالتباعد، لفهم طبيعتها سنحاول أولاً معرفة واقع التفاعلات في هذا الفضاء عبر التركيز على أهميته الجيوستراتيجية، على مشاريع الشراكة والتعاون بين دوله.

الفرع الأول: واقع التفاعلات في الفضاء الغرب متوسطي. (الأهمية الجيوستراتيجية)

شهدت أوروبا منذ النصف الثاني من القرن العشرين، تطورا في مختلف الميادين وعلى جميع الأصعدة، انعكس على طبيعة حياة المجتمعات فيها من رقي ورفاهية، وأصبحت فكرة تلاقي مصالح وأولويات الدول

Cherif Bessiouini, **Two words a universal declaration on the basic principales of democracy : « From principales to realization »**. In. David Betham an others, Democracy : it's principales and achievement, Geneva : inter parliamentary union, 1998, p. 05.

الأوروبية مشتركة من جهة، وبات كل ما يمكن أن يكون تهديدا فعليا أو غير فعلي، رهانا أمنيا مشتركا بين هاته الدول والمجتمعات ولمنظوماتها الثقافية، القيمية والحضارية من جهة أخرى. تكونت علاقات الدول الأوروبية مع بعضها البعض عبر مراحل تاريخية متفاوتة، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يكن أحد يتوقع تمكن أوروبا الضعيفة والمدمرة على إثر الحروب من إيجاد آلية للتعاون والاستقواء الذاتي، إلا أنها عملت على تخطي تلك الأوضاع الداخلية، الإقليمية والدولية المتدهورة، عبر بناء أوروبا من جديد والقضاء على احتمالية وقوع حرب شاملة أخرى.

بدأت فكرة تأسيس علاقات وحدة وتعاون بين الدول الأوروبية مع ظهور مشروع مارشال¹، وميثاق حلف الأطلسي، وازدادت بشدة ضرورة تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي²، مدفوعا بالرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى. في المقابل للضفة الشمالية نجد الضفة الجنوبية المتمثلة في دول المغرب العربي أو المنطقة المغاربية أو المغرب الكبير أو المغرب العربي الكبير، هي منطقة تقع شمال أفريقيا، ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، تشمل بالأساس خمسة دول هي "موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا"، كما تشمل أراضي الصحراء الغربية المتنازع عليها (التي تسيطر عليها المغرب في الغالب) ومدينتي "مليلية وسبتة" (التي تسيطر عليها إسبانيا وتعدّ جزء من المغرب).³

عرفت منطقة المغرب العربي منذ القدم عدة تسميات متباينة بتباين الفترات التاريخية، وكذا المختصين الجغرافيين والدارسين لهذه المنطقة، ففي وقتنا الحالي تعرف منطقة جنوب غرب المتوسط بتسمية "المغرب العربي". ظهرت فكرة اتحاد دول المنطقة قبل استقلالها، وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي انعقد

¹ مشروع مارشال Marshall Plan أو مايسمى "برنامج الإنعاش الأوروبي" (1948-1952)، برنامج اقتصادي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة إعمار أوروبا الغربية ومنع انتشار الشيوعية فيها.

² الاتحاد الأوروبي منظمة دولية تضم 27 دولة أوروبية، تحكمها مصالح وسياسات اقتصادية، اجتماعية، وأمنية مشتركة، مقرها في "لوكسمبورغ" "Luxembourg"، يمثل أعضاء الاتحاد الأوروبي في الدول التالية: بلجيكا، بلغاريا، النمسا، كرواتيا، المجر، جمهورية التشيك، فرنسا، إستونيا، فنلندا، الدنمارك، ألمانيا، اليونان، قبرص، أيرلندا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، إيطاليا، هولندا، بولندا، البرتغال، إسبانيا، سلوفاكيا، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد. للمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على: جمال قاسمية، "العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي (انسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج)"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 15، 2019، ص 155-169.

³ تبلغ مساحة المغرب العربي مجتمعة حوالي 5.782.140 كلم²، وعادة ما تعرف المنطقة بأنها غالبية أو معظم شمال أفريقيا بما في ذلك جزء كبير من الصحراء الكبرى، باستثناء مصر. وقد تم توسيع التعريف التقليدي للمنطقة الذي اقتصر على جبال الأطلس والسهول الساحلية للمغرب والجزائر وتونس وليبيا، من خلال إدراج موريتانيا ومنطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها. صالح بن عبد الله، صالح عسول، "مقومات بناء الوحدة المغاربية"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 60، العدد 60، ماي 2022، ص 170-119.

في مدينة طنجة في المغرب بتاريخ 30 افريل 1958،¹ وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي خصوصا المغرب، الجزائر وتونس.² يمكن القول أن تعثر مشروع الوحدة المغربية يعود لتداخل العوامل الداخلية (السياسية والاقتصادية)، مع العوامل الخارجية (الإقليمية والاستعمارية)، مما جعله شبه مجمد منذ تأسيسه إلى يومنا هذا.

يمتاز المتوسط الغربي بمجموعة من الخصائص، جعلت منه محل اهتمام الضفتين الشمالية الجنوبية، علاوة عن القوى الكبرى عبر الفترات الزمنية المختلفة. فمنذ القدم أضفت عليه أهمية كبيرة من كل النواحي الحضارية، الاقتصادية، السياسية والاستراتيجية، وزادت هذه الأهمية بعد انتهاء الحرب الباردة نظرا لعدة عوامل أساسية، نذكر منها:

✓ المتوسط الغربي منطقة عبور حيوي: بحر شبه مغلق وبالتالي مضايقه مناطق عبور ملزمة، ما يجعل التحكم فيها عاملا جيواستراتيجيا مهما،³ لأنه يعد حلقة وصل بين الجزء الشرقي للمتوسط بامتداداته الأوروبية والآسيوية مع القارة الأمريكية، واعتباره الطريق الأقرب نحو البحر الأحمر والمحيط الهندي، ما جعل مختلف القوى الدولية عبر الفترات التاريخية المتفاوتة تتسابق للتواجد فيه والتنافس على ثرواته وموارده الطبيعية.

✓ منطقة المغرب العربي مخزونا هاما من الثروات المعدنية، الطاقوية والبشرية: تشكل الموارد الطاقوية والمعدنية أساسا لمجموعة من الصناعات (صناعة غذائية/ كيمياوية، تكرير البترول، ميكانيكية...)، كما تتيح إمكانيات كبيرة للتبادل التجاري، وبالتالي تحقيق تكامل اقتصادي. حيث تتوفر هذه المنطقة على ثروة نفطية معتبرة، تستحوذ فيها كل من ليبيا والجزائر على أكبر حصة من حيث احتياطي النفط، وهذا الاحتياط مرشح للزيادة بفعل عمليات التنقيب والاستكشاف. من جهة أخرى تشير الحصيلة المتعلقة بالموارد الطاقوية

¹ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 75.

² مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964، لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الحدودي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاء بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وعلى ضوء انتهاء أعمال اللجان المنبثقة عن قمة زلالدة (الجزائر) في نهاية عام 1988، صدر البيان الختامي في 24 جانفي 1989، وتقرر عقد القمة المغربية في مدينة مراكش (المغرب) المنبثق عليها اتحاد المغرب العربي، كاتحاد إقليمي أعلن عليه بتاريخ 17 فبراير/فيفري 1989، وذلك من خلال التوقيع من طرف رؤساء الدول الخمس على ما سُمي بـ "معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي". انظر: محمد علي داهش، الحركات الوطنية والاتجاهات الوندوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 193.

³ مصطفى بنون، المسألة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، مداخلة مقدمة في ملتقى "الأمن في البحر المتوسط"، جامعة قسنطينة، 2008.

للاتحاد الأوروبي إلى وجود اختلال بين حجم الاستهلاك الكبير والمتزايد لدول الاتحاد وبين احتياجاتها الضعيفة، وهذا ما أدى إلى زيادة اعتمادها بدرجة كبيرة على المصادر الأجنبية، من خلال الاستيراد من الخارج لإشباع حاجياتها الطاقوية. إضافة لذلك، تكمن أهمية الموارد البشرية باعتبارها طاقة منتجة في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة إذا امتازت بالكفاءات العلمية والتقنية.

✓ منطقة غرب المتوسط سوق اقتصادي ضخم (انقال الأشخاص، السلع، الخدمات ورؤوس الأموال): تظهر أهمية المنطقة الأورومغاربية في أهمية السوق الأوروبية من جهة والسوق المغاربية من جهة أخرى، فهذه الأخيرة تعتبر كسوق نامي أمام الصادرات الأوروبية وما تفتحه من فرص استثمار للاتحاد الأوروبي كالنهر الصناعي العظيم بليليا ومشروع أنابيب نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا، وكذلك احتياطات الغاز والنفط والعديد من المواد الأولية كالفسفات والحديد واليورانيوم، كلها عوامل جذب اهتمام الاقتصاد الأوروبي وتأمين استقراره. علاوة على ذلك، تعتبر دول المغرب العربي أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، بحيث يقوم هذا الأخير بإبرام عدة اتفاقيات تجارية مع كل من تونس، المغرب والجزائر في شتى المجالات.

الفرع الثاني: مشاريع الشراكة والتعاون الأورومغاربي.

تعود الجذور التاريخية للعلاقات الأورو مغاربية إلى فترات زمنية قديمة، نتيجة للتقارب الجغرافي والاستراتيجي وحجم التبادلات بين الدول والمجتمعات، وتطورت منذ الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، لتدخل مرحلة التوازنات الدولية التي فرضتها مرحلة الحرب الباردة أي الثنائية القطبية؛ حيث زاد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغاربية خاصة بعد تلك التحولات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية، في فترة الحرب الباردة المتميزة بالثنائية القطبية، بحيث تحقق التواجد العسكري المستمر للقوتين العظميتين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية). زادت الأهمية الاستراتيجية للفضاء الغرب المتوسطي باعتباره منطقة التفاعلات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي، خاصة بعد انتهاء الصراع بين تلك القوتين، وانتقال النظام الدولي إلى مرحلة العولمة والتكتلات الإقليمية والدولية، التي تقتضي بضرورة قيام تكتل وتعاون إقليمي ودولي يتجه نحو خيار استراتيجي يخدم الطرفين معا، وهو تعزيز وتكثيف عملية الشراكة الأورو مغاربية. على هذا الأساس، نلخص أهم مشاريع التعاون والشراكة السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية والإنسانية، في الجدول (1) التالي:¹

¹ الجدول (1) من إعداد الباحثة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الإطلاع على المراجع التالية:
سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
صورية تريمة، "التعاون الأورومتوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، جويلية 2014.

محمد سالم، "السياسة المتوسطية الأوروبية"، السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.

الجدول (1): مشاريع التعاون والشراكة الأورومغاربي.

السياسات والمشاريع	الاتفاقيات	الأهداف
السياسة الأوروبية المتوسطة الجزئية (1957-1972)	اتفاقيات ثنائية: تونس والمغرب (مارس 1969)	خلق منطقة آمنة ومستقرة، التعاون في عدة مجالات، كالتجارة، تقديم المنتجات الفلاحية، المنتجات النصف مصنعة وتحويل الإعانات المالية والقروض بين الطرفين.
السياسة الأوروبية المتوسطة الشاملة (1972-1989)	الحوار العربي الأوروبي (1937)	التعاون التجاري التعاون المالي والاقتصادي التعاون الاجتماعي
السياسات الأوروبية المتوسطة المتجددة (1990-1995)	حوار 5+5 (روما 1990) (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، مالطا، مراقبا، الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس وموريتانيا)	تحقيق الاستقرار والسلام والتعاون في مجال الاقتصاد، التنمية، تنظيم الهجرة غير الشرعية، وكذا تشجيع الحوار الفعال من أجل حل القضايا السياسية والأمنية المشتركة.
المنتدى المتوسطي (الإسكندرية 1994)	التعاون الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي الذي يخص إجراءات تعزيز الشراكة والتعاون بين الضفتين في مجالات الطاقة، السياحة، العلم والتكنولوجيا، الهجرة، وتكوين مجموعة للعمل السياسي.	
مشروع الشراكة الأورومتوسطية (1995)	اتفاقية برشلونة 1995	الشراكة السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية والإنسانية، من أجل بناء علاقات مميزة بين الضفتين لتحقيق الاستقرار والرخاء الاقتصادي، التنسيق والتشاور في مختلف القضايا والمجالات.

Robert Pandraud, Francis Galizi, **Europe-méditerranée : quel partenariat ?**, Paris :
Assemblée Nationale Française, Rapport d'information, N° 2367, 15 Novembre 1995.

مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (2008)	اتفاقية بروكسل 2008	تقليل التناقضات والتباينات بين الضفتين، تقاسم المعرفة والتكنولوجيا والخبرات بينها، الدفع نحو إنشاء مخابر وجامعات مشتركة، حل مشكلة المياه، التموين الطاقوي، حماية وترقية التراث المشترك، تجسيد التعاون القضائي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربة الرشوة.
-------------------------------------	---------------------	--

عرفت العلاقات الأوروبية مغربية حتى النصف الثاني من القرن العشرين، عددا من الأزمات والصراعات (مثلا ما شهدته كل من ليبيا والجزائر في تلك الفترة)، ما جعلها تأخذ منحاً آخراً متمثلاً في قيام دول الضفة الشمالية الأوروبية بصياغة سياسات إقليمية، تركز على التعاون في شتى المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية...)، بحيث بينت مشاريع التعاون والشراكة الأوروبية أن:

- ← المبادرات تصب في تعامل اتحاد ادماجي قوي مع دول متفرقة وضعيفة (التعامل من منطلق استراتيجي أي القوي يملئ والضعيف يستقبل).
- ← الفضاء الغرب متوسطي فضاء جيواستراتيجي محوري في السياسة العالمية وفي استراتيجيات القوى الكبرى، كما أن موارد الطاقة معطى اقتصادي، جيوسياسي، وأمني، أصبح كمحرك للعلاقات الأوروبية مغربية.

المطلب الثالث: واقع الديمقراطية في غرب المتوسط.

الفرع الأول: مسارات الديمقراطية في الفضاء الغرب متوسطي.

شهدت الديمقراطية في الدول الأوروبية تطورات عديدة عبر فترات زمنية طويلة، كان مصاحباً لتطورها كمفهوم القيم التي يجب أن تلتزم بها الدول والمجتمعات، وكذلك المنهج الذي ينبغي اتباعه. لكن الديمقراطية الحديثة انتشرت في القرن العشرين بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية مع انهيار الإمبراطوريات (النمساوية، الألمانية والعثمانية) وظهور جمهوريات جديدة، مما أدى إلى انقسام أوروبا إلى قسمين: الغربية ديمقراطية ليبرالية مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية (مشروع مارشال) والشرقية التي خضعت للاشتراكية (الشيوعية) بقيادة الاتحاد السوفياتي حتى نهاية الحرب الباردة، حيث أدى سقوط جدار برلين (1989) وانهيار المعسكر الشرقي إلى ظهور موجة تحول ديمقراطي في أوروبا الشرقية وتبنيها النظام الديمقراطي الليبرالي.

شهد تطور الديمقراطية في بلدان المغرب العربي مجموعة من المراحل المختلفة والمعقدة، نتيجة لتأثرها بعوامل داخلية، مثل الصراعات السياسية التي تركز على هيمنة الأنظمة القمعية وتدخل الجيش في الأمور السياسية، مما أسفر عن اندلاع ثورات ضد الأنظمة القائمة. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت الضغوط الاجتماعية

والاقتصادية، وعوامل خارجية مثل الاستعمار التقليدي (الفرنسي بشكل خاص) والتغيرات الإقليمية والدولية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، والحرب الباردة وما تلاها. فمنذ اندلاع موجة الربيع العربي عام 2011، شهدت دول المنطقة تجارب ديمقراطية متنوعة تعكس اختلاف بنياتها السياسية والاجتماعية، تكشف عن واقع مسار التطور الديمقراطي في المنطقة المغربية،¹ الذي يتسم بكونه عملية انتقال طويلة الأمد وغير مكتملة، متذبذبة بين الاحتجاجات الشعبية من جهة، ومتطلبات الاستقرار والديمقراطية من جهة أخرى.

إن الديمقراطية في غرب المتوسط ليست نموذجا واحدا، بل منظومة من التجارب المتوازية التي تتفاعل وتتقاطع في إطار جغرافي وثقافي مشترك، لكنها تختلف بعمق في مسارها، وتيرة تطورها، وحدود ممارستها. نبين في الجدول (2)² التالي، طبيعة الديمقراطية في دول غرب المتوسط، عبر إبراز خصوصية التجارب والفروقات الأساسية بين الضفتين الشمالية والجنوبية:

الجدول (2): طبيعة الديمقراطية في دول غرب المتوسط

دول جنوب غرب المتوسط (الدول المغربية)	دول شمال غرب المتوسط (الدول الأوروبية)	دول غرب المتوسط طبيعة الديمقراطية
ناشئة، هجينة، انتقالية	عريقة، راسخة، مستقرة	مسار الديمقراطية
أنظمة سياسية معقدة (رئاسية، شبه رئاسية، ملكية)،	أنظمة سياسية واضحة (برلمانية، شبه برلمانية، رئاسية -فرنسا)،	خصوصيات الديمقراطية
فصل جزئي/نسبي بين السلطات (هيمنة السلطة التنفيذية).	وفصل تام وفعلي بين السلطات (التنفيذية، التشريعية والقضائية).	

¹ تونس: حازت على مكانة النموذج الواعد للانتقال الديمقراطي، لكن هذا المسار تعثر لاحقاً تحت وطأة ضعف الاقتصاد وتصادم الانقسامات السياسية وهيمنة النزعات الإقصائية، مما أدى إلى إعادة تركيز السلطات بيد السلطة التنفيذية. ليبيا: أدى سقوط النظام سنة 2011 إلى فراغ مؤسسي وحرب أهلية مزمنة حالت دون بناء سلطة شرعية موحدة، ما جعل عملية الانتقال الديمقراطي متعثرة بفعل الانقسام السياسي وتعدد القوى المسلحة وغياب الدولة المركزية. المغرب: اتبع تدريجيا سياسة الإصلاح، مستندا إلى تعديلات دستورية وإصلاحات جزئية في مؤسسات الحكم لضمان الاستقرار، دون تحقيق تحول جذري في النظام السياسي. فاندلعت الاحتجاجات الشعبية في سبتمبر 2025 للمطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. الجزائر: شهدت حراكا شعبيا عام 2019، أدى إلى بداية عملية التحول السياسي، لكنها بقيت محدودة بسبب استمرار تأثير الهياكل التقليدية ومحدودية الانفتاح السياسي. موريتانيا: واصلت مسارا سياسيا رغم أنها لم تشهد موجة احتجاج واسعة خلال الربيع العربي، لكن إصلاحاتها ظلت محدودة نظرا لنسبية الممارسات الديمقراطية وضعفها كهيمنة الجيش العسكري على السلطة السياسية.

² الجدول (2) من إعداد الباحثة.

مجتمع مدني مقيد قانونيا وسياسيا، وأحزاب سياسية متعددة وراكدة.	مجتمع مدني فعال وقوي، وأحزاب سياسية متعددة ونشطة.	
الحريات الأساسية واسعة ومتفاوتة، ولكن مقيدة أحيانا بنصوص وأعراف، قانونية ومجتمعية ما جعل تطبيقها محدودا.	الحريات الأساسية واسعة وواضحة، تحتزم بدرجة عالية، نظرا للمنظومة القانونية القوية والثقافة السياسية الراسخة	
حقوق الإنسان محمية تنص عليها الساتير والتشريعات، إلا أن احترامها نسبي ومعقد نظرا للسياق السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والأمني.	حقوق الإنسان محمية بقوة، فالدول ملتزمة على احترامها اتباعا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.	

الفرع الثاني: الوضع الراهن للديمقراطية في غرب المتوسط.

تعد الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية ثمرة تطور تجارب سياسية متنوعة، استمرت لسنوات وقرون من الزمن، بحيث تراكمت الأفكار والتجارب من مجتمع لآخر، ومن دولة لأخرى. نمت النظم التي استمرت فيها هذه التجربة الديمقراطية في بيئة حضارية، تميزت بوحدها الفكرية وبشرعيتها السياسية المستقرة نسبيا، وكذا بانتهاج مسار بناء الدولة الذي رافقه عملية اكتمال بناء المجتمع بكل مؤسساته الاقتصادية (شركات، مؤسسات مالية)، اجتماعية (نقابات وجمعيات)، سياسية (أحزاب وبرلمانات)، وسائل إعلام، مؤسسات تعليمية (مدارس، معاهد وجامعات).¹ بناءً على ذلك، تُعد الدول الأوروبية الفواعل الأكثر تقدما واستقرارا في النظام العالمي، حيث استوعبت فكرة الديمقراطية وطبقت أسسها ومبادئها بوسائل وأساليب متنوعة، بهدف تعزيزها على المدى الطويل.

يتسم مفهوم الديمقراطية عند الأوروبيون بهيكل هرمي، إذ يعتبرون بعض عناصرها أكثر أهمية من غيرها، كما تتفاوت مستويات المطالبة المتعلقة بها، بحيث يعبر البعض عن تصور مبسط للديمقراطية ويعتبر بعض جوانبها أساسية فقط، بينما يعبر آخرون عن مطالب أكثر أهمية.² لكن معايير الديمقراطية في الدول الأوروبية

¹ عبد القادر محمد فهمي، "إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة تهامة، العدد 03، يناير 2001، صص 15-18.

² Monica Ferrin, Hanspeter Kriesi, **Compréhensions et évaluations de la démocratie par les Européens : Principaux résultats de la 6ème édition de l'Enquete Sociale Européenne (ESS)**, In: European Social Survey, Edition 04, Novembre 2014, p. 09.

تعتمد على مجموعة من القيم والأسس الأساسية، التي تتماشى مع ما ورد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وما ينص عليه دستور الاتحاد الأوروبي. في جوان 1991، أكدت الدول الأوروبية أن النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان يعد عنصراً جوهرياً من عناصر سياستها الخارجية، وأنه "وجه الأساس" ¹ للتعاون والشراكة مع الدول الأخرى، والتشديد على دور الإنسان وسيادة القانون، كشرط أساسي لإتمام مشاريع الشراكة الاقتصادية. بالرغم من هذا، تواجه الديمقراطية في الضفة الشمالية للمتوسط (الأوروبية)، عدة تحديات مرتبطة بالبنى المؤسسية للمنظمة، وكذا التغيرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، نذكر منها: التفاوت الاقتصادي والاجتماعي (أزمة الديون، التضخم)، الشفافية النسبية، المشاركة السياسية المتناقصة، إشكالية الهجرة واللجوء (عدم التوافق بين القيم الإنسانية واعتبارات الأنظمة السياسية).

عرفت عملية الديمقراطية ² في الدول المغاربية، منذ انطلاقتها في عقد التسعينات من القرن العشرين، عدة تحديات تتعلق أساساً بعدم توفر الشروط الضرورية للانتقال نحو نظام سياسي، اقتصادي، واجتماعي يقوم على أسس ومبادئ الديمقراطية، مثل الضمانات القانونية والمؤسسية لحماية هذه العملية، أو وجود منظومة قيمية تتماشى مع القيم الديمقراطية مثل التسامح والمرونة والقبول بالحلول الوسط، أو استقرار خريطة الطبقات والفئات الاجتماعية، وغيرها، بينما كانت بعض الصعوبات الأخرى ناتجة عن صعود تيارات الإسلام السياسي، بشكل يمثل تهديداً للنخب الحاكمة في العديد من الدول العربية عموماً والمغاربية على وجه الخصوص. ³ لذا، فإن مسار الديمقراطية في البلدان المغاربية يواجه عدة مشاكل، تتجلى ههنا بشكل أساسي في الجوانب القيمية والتطبيقات العملية للديمقراطية.

رغم أن الدول المغاربية تحررت من الاستعمار الأوروبي التقليدي، إلا أن استقلالها كان ظاهرياً وجزئياً، بسبب بقاء أنظمتها خاضعة للأنظمة الأوروبية (خصوصاً الفرنسية)، وقد تجلّى ذلك بشكل أوضح في الجوانب المؤسسية والتنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد الدول المغاربية أنظمة إصلاحات سياسية واقتصادية، وإطلاقها مجموعة من البرامج والمشاريع طويلة الأمد بهدف الانتقال نحو النهج الديمقراطي، قد باء بالفشل بسبب اعتبار الإصلاح السياسي مجرد واجهة ديمقراطية، فضلاً عن أن الثورات التي اندلعت في عام 2011، المسماة بـ"الربيع العربي"، كانت تأمل في تحقيق الانتقال الفعلي نحو الديمقراطية، لكن بعد مرور سنوات على

¹ نسيم طويل، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، مجلة المفكر، العدد الثامن، نوفمبر 2012، ص 221.

² الديمقراطية Democratization عملية الانتقال التدريجي والمستمر من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، تمس الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، القانونية. للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على:

Georg Sorensen, Democracy and Democratization : Process and Prospects in a Changing World, Third Edition, Dilemmas In World Politics, 2008.

³ ثناء عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 169.

تلك الثورات، لم تتمكن الدول المغاربية من التوصل إلى توافق حول كيفية ترسيخ الديمقراطية بشكل فعلي وفعال، علاوة على الفهم الخاطئ لعملية الانتقال الديمقراطي، الذي تجسد أساسا في اعتبارها هدفا ينبغي الوصول إلى تحقيقه، ما أدى إلى سيادة مفاهيم مغلوطة، زادت من تفاقم المشاكل السياسية بدلا من أن تؤدي إلى تضليل العقبات أمام مشاريع التغيير.¹ وقد أظهرت الأبحاث أن العديد من التحولات لم تؤدي إلى الديمقراطية الفعلية، بل أدت إلى نشوء أنظمة مختلطة (هجينة)² تجمع بين عناصر الديمقراطية، مثل الانتخابات المتكررة وتعدد الأحزاب، في ظل غياب الأساس الحقيقي لها، وهو حرية المنافسة السياسية بلا قيود، ووجود عدالة ونزاهة خالية من التلاعب، مما يتيح فرصا حقيقية لتداول السلطة.

المبحث الثالث: سياسة الجوار الأوروبي: آلية ترسيخ الديمقراطية في غرب المتوسط.

نتطرق في هذا المبحث لتعريف سياسة الجوار الأوروبي، نشأتها وأهدافها، مع التركيز على أسباب التوجه الأوروبي نحو منطقة غرب المتوسط، والتطرق إلى أبرز الأدوات والمجالات التي تعمل من خلالها سياسة الجوار الأوروبي لترسيخ الديمقراطية.

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبي: التعريف، خلفية النشأة والأهداف.

الفرع الأول: التعريف.

تعود تسمية سياسة الجوار³ الأوروبي (ENP/PEV) إلى تلك السياسة التي تنتهجها الدول الأوروبية المتحدة في إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. أطلقت رسميًا في مارس 2003، بموجب بيان صادر عن المفوضية الأوروبية بعنوان: "أوروبا الأوسع - الجوار".⁴ ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة جزء من سلسلة من المبادرات التي بدأت منذ عام 2002.

¹ إسماعيل معارف، "أبعاد التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: الجزائر نموذجا"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 20، الجزء 02، ديسمبر 2011، ص 90.

² Larry J. Diamond, « Thinking About Hybrid Regimes », Journal of Democracy, Vol. 13, N° 02, April 2002, p 25.

³ الجوار الإقليمي: يندرج مفهوم الجوار الإقليمي ضمن إطار الجغرافيا السياسية، والتي يعتبر الجغرافي الألماني فريدريك راتزل (1844-1904) هو مؤسسها والذي بنى نظريته على عاملين رئيسيين وهما: المكان المحدد بامتداده وخصائصه الطبيعية ومناخه، الموقع الذي يحدد المكان على الكرة الأرضية. للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على: بيار سيليرييه، الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجيا، ترجمة: عاطف علبى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993، ص 69.

⁴ Commission européenne, L'Europe élargie – Voisinage : un nouveau cadre de relations avec nos voisins de l'Est et du Sud, Bruxelles, COM(2003) 104 final, 11 mars 2003, disponible en ligne :

<https://op.europa.eu/fr/publication-detail/-/publication/04cd75b0-f46d-43a6-a029-ceb9a603a4db>

تختلف هذه المبادرات في تحديد الدول التي يجب أخذها في الاعتبار، وفي التفسير الذي تقترحه للعلاقات بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي، وفي التوجهات التي ينبغي إضفاؤها لأي مبادرة محتملة، إلا أنها تشترك جميعها في أسلوب واحد لإضفاء الشرعية، يتمثل في ضرورة تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومحيطه الجغرافي، في ضوء التوسع المخطط له ليشمل عشرة أعضاء جدد في عام 2004، كما تتفق على إدراج مسألة الجوار ضمن السياسات والمجتمعات الأوروبية. وعليه، تعكس هذه المبادرة في الواقع، استخدامًا متشابهًا لمفهومين الداخل والخارج فيما يتعلق بوضع الجيران في سياق عملية التكامل المجتمعي، وذلك بوضعهم في موقع فاصل وغامض، يصبح تحديده المسألة المحورية في تطبيق آليات التقييم الذاتي. وبالتالي، فإنها تُحدد مساحةً من التوضع المعقد.¹ وتعد جزءاً من استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتأمين جواره الجغرافي.

تعززت سياسة الجوار الأوروبي بعد أحداث الربيع العربي عام 2011، لتشمل بعداً أوضح في دعم التحولات الديمقراطية. كما تحولت السياسة الأوروبية للجوار إلى جزء أساسي من السياسة العامة الأوروبية، أو ما يعرف بـ "المكتسبات الأوروبية"، وهو ما تجسد من خلال معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي نصت على أن الاتحاد يطور علاقات خاصة مع دول الجوار، من خلال إقامة فضاء يسوده الإزدهار وحسن الجوار، قائم على مبادئ وقيم الاتحاد، و متميز بعلاقات وثيقة أساسها التعاون والشاركة.

الفرع الثاني: خلفية النشأة.

استخدما مصطلحا "الجار" و "الجوار"، لوصف الدول الحدودية لأوروبا الموسعة المستقبلية، لتسليط الضوء على القضيتين الرئيسيتين اللتين تُبنى حولهما سياسة الجوار الأوروبية وهما "القرب" و "الاختلاف"، بحيث:²

← يشير القرب إلى عامل موضوعي يتمثل في الموقع الجغرافي، ولكنه يُشير أيضاً إلى مجموعة من القيم والمصالح المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه.

← يشير الاختلاف على اختلاف في المكانة والتنمية: فإذا كان الجيران أوروبيين، فلن يصبحوا أعضاء في الاتحاد قريباً، نظراً للمسافة التي تفصلهم عن نموذج المجتمع. وتتجلى هذه المسألة المزدوجة المتمثلة في القرب والاختلاف في عدد من الصيغ التي تُصنّف ضمن فئات مُعيّنة، ولكنها تعكس أيضاً الإطار المعياري للعمل العام المُتخذ فيما يتعلق بالجوار.

يتعلق فهم سياسة الجوار الأوروبي بالرجوع إلى مراحل توسع الاتحاد الأوروبي، والتحديات التي أفرزتها مخرجات عملية بناء الوحدة الأوروبية، وجاءت هذه المبادرة للتعامل مع القضايا والإشكاليات التالية:¹

¹ Julien Jeandesboz, *Définir le voisin. La genèse de la Politique européenne de voisinage*, Cultures & Conflits, 66 | 2007, p. 12.

² Alexandra Goujon, *L'Europe élargie en quête d'identité*, Politique européenne, n° 15, Editions L'Harmattan, Janvier 2005, p. 143.

- تحدي وجوب تجنب تشكيل خطوط فصل جديدة في أوروبا، مع الإستجابة لمطالب وحاجات أنتجتها حدود الإتحاد الناشئة حديثا عن التوسعة.
- تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مأسسة الحدود، وذلك من خلال إعادة صياغة هذه الأخيرة، وإدارتها بكيفية تقم وتشارك الآخرين وفقا لمعايير تمييزية خاصة.
- تحدي إحتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الإلتزام الكامل للإتحاد الأوروبي، دون إلحاق الأذى بنوعية العلاقات التي يرغب الإتحاد في إرسائها مع الدول المجاورة الجديدة.
- تحدي بناء جماعة أمن متعدد الأطراف في فضاء الاتحاد، دون أن يشعر الجيران أنهم مقصون أو مهددون.
- تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة للأمن الأوروبي (هجرة غير شرعية، إرهاب، جريمة منظمة، طاقة) من دون أن يصنف ذلك في خانة التدخل.

الفرع الثالث: الأهداف.

صيغت سياسة الجوار الأوروبي في إطار التقارب، حول مفهوم المشاركة: مشاركة "القيم المشتركة"، من جهة، كالديمقراطية واحترام سيادة القانون والحريات المدنية وحقوق الإنسان؛ ومشاركة "الحريات الأربعة" (حركة السلع ورأس المال والخدمات، والأهم من ذلك، حركة الأشخاص)، التي تُشكل أساس السوق الأوروبية المشتركة. يهدف هذا المشروع، استنادًا إلى أجندة إصلاحات سياسية (مستوحاة من "القيم المشتركة" المذكورة سابقًا) وإصلاحات اجتماعية واقتصادية (بما في ذلك اعتماد بعض بنود المكتسبات المجتمعية في التشريعات الوطنية للدول المجاورة)، إلى إنشاء "دائرة من الدول الصديقة"، في إطار "أكثر من مجرد شراكة، وأقل من انضمام"، ويهدف في نهاية المطاف إلى مشاركة "كل شيء" مع الدول المجاورة، "باستثناء المؤسسات". وبالتالي، تقع المبادرة المقترحة بين الممارسة الأوروبية للتوسع والشراكة، ولا تغيب التدابير المبنية على الاعتبارات الأمنية عن هذا المنظور، بل إنها تشكل مجالا واحدا من مجالات العمل الأخرى.²

¹ زهير بوعمامة، "دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار"، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2010، ص 243.

² Julien Jeandesboz, op. cit., p 16.

المطلب الثاني: أسباب التوجه الأوروبي لمنطقة غرب المتوسط: الأهمية الجيوسياسية، الأمن، والطاقة.

الفرع الأول: الأهمية الجيوسياسية.

يعتبر المتوسط ككل والمتوسط الغربي كجزء منه منذ القدم، فضاء استراتيجيا ومحورا تدور فيه التفاعلات الدولية المختلفة (صراع، تعاون، تنافس) بين قوى العالم الكبرى، والتي كانت ومازالت تهدف للسيطرة عليه من كل النواحي (السياسية، الاقتصادية، الأمنية)، مما جعل منه جبهة انكشاف استراتيجي.¹ هذا ما أكدته ألفرد ت. ماهان Alfred T. Mahen عندما كتب على المتوسط: "جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم، أكبر مما لعبه أي سطح مائي يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه، ولا يزال الصراع مستمرا...".² وما أضافه هالفورد ماكيندر MacKinder Halford، عندما قال أن: "المسيطر على المتوسط يسيطر على العالم".³ أما روبرت كابن Robert D. Kaplan، قال: "إن مستقبل السياسة العالمية، سيعتمد على الأقل في العقد القادم من الزمن واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض المتوسط، فالربع الشمالي يحتوي أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم، والربع الجنوبي يمتلك مصادر واسعة ورخيصة للطاقة، فيعد استمرار تدفقها في العقدين القادمين ضروري للصحة الاقتصادية والسياسة العالمية".⁴

الفرع الثاني: الأمن.

سعت دول الضفة الشمالية للمتوسط الغربي إلى بناء استراتيجية أمنية شاملة (في إطار الاتحاد الأوروبي)، تعتمد على تحديد التهديدات والمخاطر القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط (دول المغرب العربي والدول المجاورة الأخرى)، من خلال التعاون الأوروبي الموحد والمشارك، ضمن السياسات والاستراتيجيات المختلفة للأمن والدفاع المشتركة، سميت بـ "السياسة الخارجية الدفاعية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي".

¹ عبد النور بن عنتر، "تطور الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، أبريل 2005، ص 46.

² ألفرد ت. ماهان Alfred T. Mahen (1840-1914) خبير أمريكي في الاستراتيجية البحرية والجغرافيا السياسية، صاحب نظرية "القوة البحرية كعامل أساسي في قوة الدول وصعودها كقوة عظمى. أنظر: علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 161-162.

³ هالفورد ماكيندر MacKinder Halford (1861-1947) عالم جغرافيا وسياسي بريطاني مشهور، صاحب نظرية "قلب الأرض" التي قدمها عام 1904، في مقالته الشهيرة: "المحور الجغرافي للتاريخ".

⁴ روبرت كابن Robert D. Kaplan (1952) مفكر ومحلل سياسي أمريكي، ومستشارا لوزارة الدفاع الأمريكية، مختص في الجغرافيا السياسية، من أبرز كتاباته "انتقام الجغرافيا" الصادر عام 2012. أنظر: محمد صابر عنتر، "الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط إضافة لدوله"، قضايا عربية، العدد 04، 1998، ص 149.

حيث تنص المادة 30 من القانون الأوروبي الموحد في الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت **Maastricht**، أغراض وأهداف هذه السياسة، والتي تتمثل في:¹

✓ صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

✓ صيانة استقلال الاتحاد.

✓ ضرورة الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء فيه.

✓ حفظ الأمن والسلم الدوليين.

✓ تعزيز التعاون الدولي.

✓ تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لا يخفى لنا أن منطقة جنوب غرب المتوسط، تواجه مجموعة من التحديات المتعلقة بالفوارق الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والبيئية، تنعكس على طبيعة التفاعلات في الإقليم المتوسطي ككل، لا سيما تلك المتعلقة بالمصالح القائمة في المنطقة. بناء على ذلك، يعد الأمن مسألة حيوية لا نقاش فيها، هو ما يدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى السعي للحفاظ عليه بشتى الطرق والوسائل.

كما أفرزت معطيات وتحديات جديدة، عقب موجات التحول التي مرت بها المنطقة الجنوبية للمتوسط ككل في الآونة الأخيرة -خاصة في تونس وليبيا-، باتت تؤثر على أمن واستقرار الفضاء الغرب المتوسطي، يمكن حصرها في تنامي ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، خاصة في ظل السعي المتزايد للحركات الإرهابية لحيازة الموارد الكافية عبر الشبكات الإلكترونية، واستعدادها لاستخدام العنف غير المحدود، فضلا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبروز أهمية أمن الفضاء الإلكتروني، الذي أصبح ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية، إضافة إلى التغير المناخي وما ينتج عنخ من كوارث طبيعية وتدهور البيئة، وكذا التنافس على مصادر الطاقة الذي يزيد من مظاهر الصراع في المنطقة.

كما تعد الهجرة خاصة غير الشرعية أحد القضايا التي فرضت نفسها على العلاقات الأوروبية-المغربية، وأحد المدخلات الإرهابية المهددة لأمن واستقرار الاتحاد الأوروبي،² نظرا لعدة اعتبارات وعوامل داخلية تلخصها الرؤية الأوروبية في المعادلة التالية (الشكل 02):³

¹ محمد مصطفى كمال، كمال فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2001، ص 132.

² بن عمر عواج، يونس مسعودي، "الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021، ص 596.

³ الشكل (02): من إعداد الباحثة.



الشكل (02): الرؤية الأوروبية للتهديدات الأمنية في جنوب المتوسط.

سعى الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المغاربية (كل على حدا) للتأثير على سياساتها الداخلية ولتضييق الخناق على المهاجرين غير الشرعيين، عبر تأمين حدودها الإقليمية وسن تشريعات ردعية؛¹ منطلقة من مسلمة مفادها أن هذه الدول تشكل النقطة الأساسية الجاذبة للمهاجرين السريين الأفارقة، الذين يسعون للتمركز داخل أراضيها. ومع بروز ظاهرة الإرهاب والجماعات المتطرفة، أكدت الدول الأوروبية على اعتبار إشكالية الهجرة من بلدان جنوب المتوسط، قضية تتعلق بالأمن الإقليمي الأوروبي.

الفرع الثالث: الطاقة.

يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الإقليمية استهلاكاً واستيراداً للطاقة على المستوى العالمي، هذا ما جعل احتياجاته الطاقوية في تزايد مستمر،² الأمر الذي أدى إلى تسارع الدول الأوروبية في السعي إلى تأمين هذه الاحتياجات على المستوى الإقليمي والعالمي. يعود التوجه الأوروبي للمتوسط عامة والمتوسط الغربي خاصة، إلى ما تزخر به دول جنوب غرب المتوسط من ثروات طبيعية وافرة، جعلتها تحتل مراتب عالمية متقدمة. فلا يخفى لنا أنها تعد مخزوناً استراتيجياً للموارد والثروات الحيوية (المعدنية والطاقوية)، الأمر الذي جعلها محط اهتمام القوى الكبرى، التي تتسارع وتتسابق لاستغلال هاته المكانة عبر شتى الطرق والوسائل. تعد الموارد الطاقوية المحرك الأساسي لاقتصاد الدول، نظراً لأهميتها الإستراتيجية الكبيرة، فضلاً عن أن تناقصها يؤدي إلى تهديد الأمن الطاقوي للدول عامة. بناءً على هذا، اتبعت بعض الدول الأوروبية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، جملة من الإجراءات للحد من خطورة هذه التهديدات، إذ تدرك تماماً أنها تواجه عجزاً كبيراً في المجال الطاقوي -خاصةً إتجاه روسيا والتبعية لها، الذي زادت بعد شدة الصراع

¹ أسماء شوقي، صفاء بن عيسى، "مواجهة الهجرة كتهديد أمني مغربي-أوروبي: تعاون متعدد الأطراف متعدد المستويات"، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس، ديسمبر 2020، ص 116-117.

² يتوقع الأوروبيون أن استهلاكهم سيصل إلى 40% من الفحم و60% من الغاز الطبيعي و80% من النفط المستوردين في 2030. انظر: فهم رملي، خولة بوناب، "الاتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث، مارس 2008، ص 177.

الروسي الأوكراني¹، لذا قامت هذه الدول بوضع العديد من الاستراتيجيات على مختلف الأصعدة، بهدف تحقيق استقرارها الطاقوي، وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية.

المطلب الثاني: مبادئ ومجالات سياسة الجوار الأوروبي.

أحد أهداف عملية التكامل الأوروبي، التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي هو تشكيل هوية أوروبية، حيث يشكل نبذ الصراعات التي كانت جزءاً من تاريخ أوروبا أحد أركان هذه الهوية، مما ساهم في بناء أوروبا جديدة بعيدة عن هذا التاريخ. وقد أصبح هذا العنصر من الهوية، قوة دافعة للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي، وبات دعم الاستقرار من خلال نشر قيم الديمقراطية الليبرالية، وبرامج التعاون التجاري والمساعدة المالية في مناطق الجوار الأوروبي، إحدى وسائل حماية الأمن الأوروبي، ومنع انتقال الصراعات إلى داخل حدوده مجدداً.

تطورت سياسة الجوار الأوروبي بشكل كبير بعدما تم مراجعتها في نوفمبر 2015، من قبل خدمة العمل الخارجي وخدمات المفوضية الأوروبية، بحيث تم اقتراح طريقة لبناء الاتحاد الأوروبي وجيرانه وشراكات أكثر فاعلية في الجوار، والتأكيد على مجالات الشراكة الأساسية المتمثلة في:

- ✓ الحكم الراشد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.
- ✓ التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار
- ✓ الأمن.
- ✓ الهجرة والتنقل.

تتمثل المبادئ التي تعمل دول الاتحاد الأوروبي من خلالها، في إطار سياسية الجوار الأوروبي، على تجسيد الديمقراطية في منطقة غرب المتوسط فيما يلي:

- **الدعم المالي والتقني:** اعتمد الاتحاد الأوروبي أداة "المساعدات المالية" كوسيلة لتشجيع التحرر السياسي، وتوطيد الديمقراطية في العديد من الدول، بما فيها دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وذلك عبر برامج مختلفة تهدف لمرافقة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول الشريكة. هذه المساعدات تتمثل في أشكال المساعدة التقنية والمالية، يضاف إلى هذه الأداة مجموعة من الخيارات لكيفية تعزيز الديمقراطية.²

¹ أثرت الحرب الروسية-الأوكرانية التي بدأت في 24 فبراير 2022، بشكل كبير على النقاش الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، وأدت إلى تجميد بعض آليات التعاون مؤقتاً، وفي نفس الوقت تم فرض عقوبات على روسيا، إلا أنها تظل شريكا هاما للاتحاد الأوروبي بسبب علاقات الاعتماد المتبادل فيما بينهم؛ فروسيا تمثل أكبر مصدر للنفط والغاز واليورانيوم والفحم بالنسبة للاتحاد، في المقابل يعتبر هذا الأخير أكبر شريك تجاري لروسيا.

² تتمثل هذه الخيارات في: الفاعل الداخلي المستهدف في النشاط، آلية التأثير لإحداث التغيير، إدراج نظام البلد المستهدف في تحديد وتحقيق جدول أعمال الديمقراطية وترويجها، وتوازن القوة الداخلي. للمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على: آسيا لعمرائي،

كما يؤكد الاتحاد على أن السلام والأمن والاستقرار من المتطلبات الأساسية للتنمية، ويشدد على أنه لا يمكن للاقتصاد أن يتطور ويستمر إلا في بيئة سياسية واجتماعية مستقرة، تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون ومبادئ الديمقراطية.

يشير البعض إلى الدور الإيجابي للاتحاد الأوروبي في تعزيز وتشجيع الديمقراطية وحتى تغيير النظام مثلما وقع في جنوب أوروبا؛ من خلال تقديم الدعم المعنوي والسياسي والاقتصادي في اليونان والبرتغال وإسبانيا، بحيث كان احتمال عضوية الاتحاد الأوروبي محفزاً قوياً للتغيير في هذه الدول من خلال توفير "بنية معقدة من الحوافز الاقتصادية والاجتماعية".¹

• **الاتفاقيات الثنائية: (الإصلاح السياسي والاقتصادي)** هي عبارة عن خطط عمل ثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار، تم وضعها في صيغة مشاريع تمويلية لمفاتيح الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذا تطوير المجتمع المدني، هذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة الاستقرار السياسي، وتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة وفي المتوسط خاصة، مع ما تخلقه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب من توتر المنطقة.² على هذا الأساس، تم إيجاد عدة آليات نذكر منها:

▪ **المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان European Instrument for Democracy & Human Rights (EIDHR):** واصل الاتحاد الأوروبي وفي أوائل التسعينات، التركيز على أهمية حقوق الإنسان والديمقراطية في سياسته الخارجية، وأطلق البرلمان الأوروبي في 1994، المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي جمعت خطوط البنود الخاصة بتشجيع حقوق الإنسان.³ تم تبني هذه المبادرة عام 2014، لتمتد إلى غاية 2020، لتشمل أكثر من مائة 100 دولة ومئات المشاريع.

"دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة في مدى فاعلية آلية الديمقراطية"، مجلة المعيار، العدد 26، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، جوان 2011، ص 09.

¹ آسيا لعمراني، المرجع السابق، ص 10.

² رتيبة برد، "سياسة الجوار الأوروبية"، مجلة صوت القانون، المجلد التاسع، العدد 01، 2022، ص 579.

³ يجدر الإشارة إلى أن تمويل المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان لصالح أنشطة على نطاق العالم أجمع. (أنشأت المفوضية الأوروبية في 2001، مؤسسة «المعونة الأوروبية» لتنفيذ أدوات معونتها الخارجية، وتعمل المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان كوحدة داخل هذه المؤسسة). منى يعقوبيان، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 167، أكتوبر 2006، ص 04. متوفر على الرابط التالي:

https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr127_arabic.pdf

■ **حوار المتوسط للحقوق والمساواة MDRE II:**¹ برنامج إقليمي مؤله الاتحاد الأوروبي، على امتداد ثلاث سنوات من 2019 إلى 2020. يركّز البرنامج على تعزيز القدرات ومساءلة منظمات المجتمع المدني، وعلى تيسير مشاركتها على نحو يدفع مساهمتها في الإطار السياسي والمؤسسي على المستوى الإقليمي. البلدان المعنية: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، تونس وأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط آخرين: البانيا، البوسنة والهرسك، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود وتركيا. تتمثل أهدافه الرئيسية في تمكين المنظمات غير الحكومية، تيسير الحوارات البناءة، وتوسيع التفاعل بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني. تتمثل القطاعات الأولوية التي يهتم بها هذا المشروع فيما يلي: الهجرة، الحوكمة الجيدة، التنمية الاقتصادية، وتغير المناخ.

● **المشروطية الإيجابية:** تقوم سياسة الجوار الأوروبية على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة، بما فيها الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، كما تقوم على فكرة المشروطية الإيجابية، أي تقديم امتيازات للدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، مقابل الالتزام المشترك بالبادئ والقيم الأوروبية، المتمثلة أساسا في القيم الديمقراطية الليبرالية (المذكورة سابقا). فضلا عن تشجيع علاقات الجوار الحسن، ومبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة، وكذا التركيز على أولوية الحوار السياسي، وأهمية الإصلاح الديمقراطي في شتى المجالات (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي).

● **التعايش السلمي:** يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة اعتماد مقاربتين لترسيخ الديمقراطية في الدول المغاربية، تتمثل في:²

✓ المقاربة التنزلية: (التغيير من الأعلى إلى الأسفل) موجهة نحو الحكومات ومؤسسات الدولة، لإدخال سيادة القانون وفصل السلطات والمساءلة والحكم الرشيد، إضافة إلى النخبة السياسية التي تلعب دورا مركزيا في تعزيز الديمقراطية.

✓ المقاربة التصاعدية: (التغيير من الأسفل إلى الأعلى) موجهة للمجتمع المدني، من أجل تشجيع التغيير على المستوى الشعبي، أي ترقية الديمقراطية انطلاقا من القاعدة، باستهداف المنظمات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، والجمعيات والحركات المؤيدة للديمقراطية.

¹ حوار المتوسط للحقوق والمساواة MDRE II. متوفر على الرابط التالي:

<https://meddialogue.eu/ar/%d8%b9%d9%86-mdre>

² آسيا لعمرواني، المرجع السابق، ص 05.

المبحث الثالث: واقع وتحديات تجسيد الديمقراطية في الفضاء الغرب متوسطي

تواجه عملية تجسيد الديمقراطية في دول الفضاء الغرب متوسطي تحديات معقدة ومتشابكة، تتعلق تارة بالأوضاع الداخلية والإقليمية للدول، وتارة أخرى بطبيعة علاقاتها ببعضها البعض. على هذا الأساس، سنحاول في هذا المبحث تبيان ازدواجية الاستراتيجية الأوروبية في هذا الفضاء، ومن ثم التطرق إلى تطلعات وحدود سياسة الجوار الأوروبي في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية، وأخيرا مستقبل الديمقراطية في غرب المتوسط: نحو إعادة فعالية سياسة الجوار الأوروبي.

المطلب الأول: ازدواجية الاستراتيجية الأوروبية في غرب المتوسط: الديمقراطية مقابل الأمن (هل تراجعت الديمقراطية مقابل الأمن أم أن هذا الأخير أصبح شرطا مسبقا لبناء الديمقراطية وترسيخها؟)

أصبح موقف الاتحاد الأوروبي بموجب مسار برشلونة، أكثر صرامة فيما يخص إدخال شروط حقوق الإنسان والديمقراطية في علاقاته مع الشركاء، خصوصا مع زيادة المخاوف والاضطرابات التي شهدتها الفضاء المتوسطي، حيث اعتبر المتوسط منصة لها، وأصبحت الدول الأوروبية تعتقد أن تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تساهم في تقليص هذه التهديدات. كما استلزم الاتجاه الجديد في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة بعد الحرب الباردة، إعادة صياغة مشاريعه المقدمة للدول المغاربية على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعيداً عن منطق الأمن والدفاع، والخوف من الآخر كمصدر تهديد، يدافع مؤيدو هذا الاتجاه، ومن بينهم مايكل دويل Mickleal Doyle¹، عن المفهوم القائل بأن "الديمقراطيات لا تتقاتل"، وطلب منهم ضرورة نشر النموذج الديمقراطي الفريد على جميع الأنظمة السياسية، لتحقيق السلام وتعزيز التقدم والاستقرار. علاوة على ذلك، فإن متطلبات الأمن تتطلب ترتيبات متعددة الأطراف، وقد يؤدي الاتصال بين هذه الدول إلى إقامة ما وصف كارل دويتش Karl Deutsch، بـ "مجتمع الأمن المتعدد"،² الذي يستند إلى توافق مستمر في القيم الجوهرية ضمن إطار أمني مترابط بين مجموعة من الدول. بناء على ذلك، بنى الاتحاد الأوروبي استراتيجياته تجاه الدول المغاربية من خلال توظيف سياسة الجوار الأوروبي.

¹ مايكل دويل Mickleal Doyle يقوم البحث في "السلام الديمقراطي" على أسس نظرية تتمثل في وجود تفسيرين نظريين متعلقين بافتراض أن الدول الديمقراطية هي أكثر سلمية من الدول غير الديمقراطية، وهما كالتالي: ثقافة الديمقراطيات يعني أن الديمقراطيات الليبرالية أكثر حبا للسلام من الدول الأخرى، بسبب المعايير والطرق المناسبة التي تتبناها في حل النزاع والمطورة داخل المجتمع، والتي تتبنى سبل التفاوض بدل العنف في حل المشاكل. إضافة إلى بنية الديمقراطيات بالتأكيد على أن بعض الترتيبات المؤسسية تنتج عوائق كبيرة لقرارات الذهاب إلى الحرب أكثر من الترتيبات في النوع الآخر من المؤسسات، وقادة الديمقراطيات مقيدون بواسطة الموظفون في الخارج، خاصة الأنشطة العنيفة والعنيفة. انظر: عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 186.

² كارل دويتش Karl Deutsch أستاذ جامعي وعالم اجتماع، من أبرز مفكري النظرية الإتصالية، قام بدراسة مختلف التجارب التكاملية العالمية، واستتبب نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات هما: نموذج الأمن المندمج ما يسمى بنموذج الأمن الموحد، ونموذج الأمن التعددي أو ما يسمى بمجتمع الأمن المتعدد. آسيا لعمراني، المرجع السابق، ص 08. للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على: عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر، تاكسيك كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص 393-395.

يبين تحليل تطورات سياسة الجوار، أن الاهتمام الأوروبي بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعاون في المتوسط، ينبع في الأساس من تركيزه على الأمن، بمعنى أن الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، سواء كانت أوروبية (تركيا، أوكرانيا،...) أو دول غير أوروبية غير معنية بالعضوية (دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط)، تكون في وضعية وسيطة بين الشراكة والعضوية، كما يعد الأمن جوهر الشراكة، من الصعب التوصل إلى تحقيق أي أهداف حقيقية في ظل غيابها. على هذا الأساس، تهدف الجهود المبذولة في إطار التعاون في غرب المتوسط، إلى خلق إستراتيجية -رغم محدوديتها-، مع مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية، إلا أنها تبقى لقاءات محدودة من حيث المحتوى، لأنها حصرت في المسار الأمني وسطرت لنفسها أهدافا تلتخصها محاور أساسية تتمثل في: الهجرة السرية، الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

تتصف المقاربات والسياسات في الواقع بازدواجية الاستراتيجية المتبعة من طرف دول الضفة الشمالية، بحيث ترى في دول الجنوب "الشريك والجار" الذي يجب التعاون معه في شتى المجالات، وفي نفس الوقت ترى فيه خطرا على أمنها القومي، ومصدرا لتهديد الأمن الإقليمي والعالمي، لاحتوائه على المخاطر والتهديدات المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية،...). فضلا عن ذلك، إن سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية، بصفة عامة تقوم على أساس ثلاث عوامل أساسية: العامل الجيوستراتيجي، العامل التاريخي والثقافي، عامل المصلحة.

على هذا الأساس، حاول الاتحاد هندسة مبادراته ومشاريعه، وفقا للتهديدات المتزايدة مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الجيوستراتيجية لمنطقة المتوسط الغربي، وازدياد الاهتمام بهذا من طرف القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وروسيا، التي تعتبرها منطقة حيوية كباقي مناطق العالم، لها مصالح حيوية فيها. رغم أن تصوراتها وتوجهاتها في المنطقة، تختلف عن تلك التي تحملها دول الاتحاد الأوروبي (لا سيما فرنسا)، ذلك للتقارب الجغرافي والتاريخي مع دول المغرب العربي، فهي تعتبرها امتدادا جغرافيا وإقليميا لها، وترى أن الأمن في المنطقة من اختصاصها ولا يجب تدخل أي دولة فيه.

يظهر الواقع المعاش والممارسات اليومية للاتحاد الأوروبي، تجليات الفجوة بين الخطاب والممارسة. رغم الانتهاكات المتكررة لمبادئ وأسس الديمقراطية كحرية الصحافة وحقوق الإنسان، يواصل الاتحاد الأوروبي دعم بعض دول جنوب غرب المتوسط اقتصاديا وأمنيا، خاصة في ملف الهجرة، دون ربط ذلك بإصلاحات ديمقراطية ملموسة، بالتالي تعزيز الأنظمة السلطوية بدلا من تجاوزها، حيث تستعمل هذه الأخيرة الدعم الأوروبي لتقوية شرعيتها دون تقديم تنازلات إصلاحية حقيقية.

المطلب الثاني: تطلعات وحدود سياسة الجوار الأوروبي في ظل الرهانات الأمنية.

تتميز سياسة الجوار الأوروبي بالمحدودية، لأنها مرهونة بوجود عدة عراقيل، تقف في طريق إيجاد صيغة فعالة للشراكة والتعاون، وتساعد على تحقيق الأمن، الإستقرار والتنمية، كالصعوبات التي تواجه مسارات الإدماج

التجاري والاقتصادي، مثل الشلل الذي يواجه جهود الاتحاد السياسي والاقتصادي المغربي، إضافة لطول مشوار مسارات الدخول في المنظمة العالمية للتجارة وصعوبتها.¹

يظهر التحرك الأوروبي نحو الضفة الجنوبية للمتوسط عامة والمغرب العربي خاصة، في التصورات والرؤى الأوروبية للمنطقة، على أنها مجموعة من التحديات الثقافية والحضارية المتمثلة في تصاعد ظاهرة "الإسلاموفوبيا" ومحاولة بلورة لأطروحة "صدام الحضارات"، وكذا التحديات الاجتماعية كتنامي ظاهرة الهجرة السرية والجريمة المنظمة، والتحديات الأمنية كالإرهاب الدولي وتجارة المخدرات وتبييض الأموال، إضافة للتحديات البيئية كتلوث مياه المتوسط، وندرة المياه الصالحة للشرب،² علاوة على ذلك، في إطار التفاعلات الدولية الراهنة التي تمتاز بتنافس القوى الكبرى على مناطق النفوذ عبر العالم، نذكر بوجه الخصوص المنافسة الأمريكية والصينية والروسية، من بين أهم التحديات التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي، من أجل الترويج لقيمها الديمقراطية والإنسانية من جهة، ومن أجل مشروعها الاقتصادي واستراتيجيتها الأمنية من جهة أخرى، لا سيما بعد عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المغربية في شتى المجالات، مما أدى إلى ضرورة وحتمية التوجه الأوروبي للمنطقة الجنوبية، لفرض وجودها الإقليمي والعالمي.

المطلب الثالث: مستقبل الديمقراطية في غرب المتوسط: نحو إعادة فعالية سياسة الجوار الأوروبي.

حظيت مسألة الديمقراطية في الواقع، بحيز ضئيل من اهتمامات سياسة الجوار الأوروبي، رغم أنها من بين أولوياته المعلن عنها، إلا أنها أصبحت مفروضة على الدول المغربية شكلا وليس مضمونا. ففي مرحلة الديمقراطية يكون العمل ضد النظام السلطوي من أجل الانتقال الفعلي، وليس العمل معه. مما سبق يتضح لنا، أن دور الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار، اتسم بـ "الانتقائية" وبـ "ازدواجية المعايير" وارتباطه بمصالحها، كما يظل من الضروري الإشارة إلى أن عملية الانتقال إلى الديمقراطية واستقرار النظام الجديد، يعتمدان في المقام الأول على عوامل داخلية مثل الثقافة السياسية والتكوين الاجتماعي وأنماط العادات والسلوك، وهكذا مع الإقرار بأهمية العوامل الخارجية يرتبط نجاحها بالعوامل الداخلية.³ هذا ما يؤكد المفكر برهان غليون بقوله: " الديمقراطية ليست بذرة موجودة في الثقافة الخاصة بأي شعب، ولكنها حاصل تظافر عوامل متعددة داخلية وخارجية، مادية وذاتية، تدفع إلى أحداث طفرة في النظام السياسي ان يعيش ويستمر من دون ان يتحول الى نظام ديمقراطي. كما يمكن لنظام سياسي

¹ رتيبة برد، المرجع السابق، ص 582.

² عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 28.

³ علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر 2019، ص 77.

استبدادي ان ينتج بعد انهياره، وكرد عليه نزوعا ديمقراطيا قويا. فالديمقراطية ليست ظاهرة لا تاريخية وليست ظاهرة موضوعية حتمية ولكنها تعبير عن حركة سياسية اجتماعية. ان الديمقراطية ليست تصورا فحسب ولكنها حركة حية متحولة".¹

- يكون تكريس الديمقراطية في غرب المتوسط، من خلال إعادة تفعيل سياسة الجوار الأوروبي من خلال:
- ✓ ترتيب الأولويات: إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية كقيمة وكمارسة في الفضاء الغرب متوسطي، باعتبارها متغيرا مركزيا في التعاملات بين دول المنطقة، وليست شعارا ثانويا تنادي به الدول من أجل تحقيق أهدافها الخفية.
 - ✓ فعالية المشروطية السياسية والاقتصادية: عبر ربط الدعم المالي بالإصلاحات السياسية التي تتم وفق عمليات واضحة وشفافة. أي العمل بمبدأ "المزيد مقابل المزيد" بأكثر فاعلية وشفافية.
 - ✓ تمكين الفواعل غير الحكوميين كالمجتمع المدني، النقابات، الجمعيات، الأكاديميين وغيرهم، وتعزيز دورهم وعلاقاتهم في شتى المجالات، عبر مشاريع تعاون وشراكة دون تدخل الحكومات في ذلك.
 - ✓ العمل على التنسيق بين المنظمات الإقليمية والدولية لتبني مقاربة شاملة لكل مجالات وميادين التعاون البيئي، الذي يخدم مصالح كل الأطراف.
 - ✓ الحد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول المغاربية المشاركة في سياسة الجوار الأوروبي، وتفعيل الهدف الأول من المشروع المتمثل في تحقيق أعلى مستويات الديمقراطية بمبادئها وأبعادها.
- مستقبل الديمقراطية في غرب المتوسط مرهون بعملية الانتقال الديمقراطي في الضفة الجنوبية من جهة، ومدى تمكن دول الاتحاد الأوروبي من تفعيل سياسة الجوار الأوروبي من جهة أخرى. فمع تزايد الروابط بين العوامل الداخلية والخارجية، ومع اعتبار الديمقراطية وحقوق الإنسان غاية وقيمة عالمية، يصبح من الضروري تحليل العوامل الخارجية، ودورها في تقويض الأنظمة السلطوية، وتعزيز القوى الديمقراطية، تظهر هذه التأثيرات بعدة أشكال كالتالي:²
- العدوى أو تأثير الاقتداء، ويعني تأثير الأحداث في دولة معينة على الدول المحيطة، وهو ما يعرف أحيانا بتأثير الدومينو.³ وساهم تأثير الاقتداء في التقدم الملحوظ في أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وازدهار الشبكات الاتصالية والحركات الاجتماعية التي تدعم الديمقراطية وتعتبر الحدود.
 - السياسات المرتبطة بالشروط الاقتصادية والسياسية، التي انتهجتها معظم الدول المانحة والمنظمات الاقتصادية الدولية.
 - اتباع نهج لتعزيز أو ترويج الديمقراطية.

¹ برهان غليون، "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 19، العدد 213، لبنان، 2000، ص 42-43. للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على: برهان غليون، "الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة: الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 25، العدد 289، لبنان، مارس 2003.

² علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 71.

³ يقصد بتأثير الدومينو في العلوم السياسية والعلاقات الدولية التأثير الذي يحدثه وضعا معيناً في دولة معينة (قرار، صراع، أزمة...) على باقي الدول. مثل ما حدث في الربيع العربي، بانتشار الاحتجاجات بين دول متجاورة.

خاتمة:

تطورت الديمقراطية بين ضفتي غرب المتوسط، عبر الفترات التاريخية السابقة بشكل غير متوازن ولا متوازي، بحيث نجد دول الضفة الشمالية التي تعتبر ديمقراطيات ناضجة تاريخيا، نتيجة الثورات المتعددة المتميزة بالنضال الشعبي، الذي رافقه عملية التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات مستقرة، قائمة على أسس ومبادئ الديمقراطية؛ في المقابل نجد دول الضفة الجنوبية التي عرفت انتقالات ديمقراطية متفاوتة وغير مستقر، وأظهرت أنظمتها عجزا في تجسيد القيم والمعايير الديمقراطية، علاوة على استمرار مظاهر الإستبداد وضعف المؤسسات، ونظرا لمواجهة دول المغرب العربي تحديات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وأمنية، كالفقر، الإرهاب، الهجرة، الجريمة المنظمة، انتهاكات حقوق الإنسان، وغيرها؛ أصبح من الضروري و الحتمي التزامها بالديمقراطية كالحل الأمثل لمعالجة كل المشاكل الداخلية والإقليمية، خاصة تلك المتعلقة بالعلاقات مع الضفة الشمالية.

عززت دول الاتحاد الأوروبي العلاقات مع الحكومات المغربية والمجتمع المدني، بشأن مجموعة من القضايا، بما في ذلك الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني، بهدف الوصول الى تجسيد الديمقراطية في الدول المغربية، نظرا للالتزام الأوروبي بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعمل على ترويجها، تم الاعتماد على العلاقات البينية مع الدول المتوسطية عامة والغرب متوسطية خاصة، في اطار اتفاقيات الانضمام إلى الشراكة، كأداة رئيسية للترويج للتحول الديمقراطي في المنطقة، بحيث عند التوقيع على الاتفاقيات، يلتزم الشركاء بالمصادقة على مادة تتعلق بحقوق الانسان والالتزام بالإصلاح السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

نستخلص من دراستنا هذه، أن "سياسة الجوار الأوروبي" كمبادرة مكملية للمبادرات الأوروبية السابقة في الفضاء المتوسطي، وضعت لتخدم مصالح الدول المنظمة في الاتحاد بالدرجة الأولى، ومن ثم مصالح الدول المجاورة لهذا الأخير. يمكن اعتبارها آلية تدخلية في الشؤون الداخلية لدول المغرب العربي، وهي ما تسمى بالمشروطية، كما جاءت من أجل زيادة التبعية لدول المجاورة –بما فيها دول جنوب غرب المتوسط–، وكذا زيادة السيطرة على المنطقة وضمان مصالحها مقابل مصالح الدول المجاورة لها، لكي تصبح تابعة لها في مختلف المجالات والميادين؛ فمسألة الديمقراطية في الواقع همشت لصالح القضايا الاقتصادية والأمنية، ومع ذلك، إذا ما ركزنا على اقتصادات دول المغرب العربي نلاحظ أنها لم تزدهر. وإذا ما حددنا مستوى تحقيق الأمن و مدى انتشار التهديدات، نرى تقاوم هذه الأخيرة بأبعادها ومستوياتها.

قائمة المراجع والمصادر:

باللغة العربية:

1. الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.
2. المخادمي عبد القادر رزيق، الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
3. بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4. برد رتيبة، "سياسة الجوار الأوروبية"، مجلة صوت القانون، المجلد التاسع، العدد 01، 2022.
5. بن سلطان عمار، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر، تاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
6. بن عبد الله صالح، عسول صالح، "مقومات بناء الوحدة المغاربية"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 60، العدد 60، ماي 2022.
7. بن عنتر عبد النور، "تطور الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، أبريل 2005.
8. بنون مصطفى، المسألة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، مداخل مقدمة في ملتقى "الأمن في البحر المتوسط"، جامعة قسنطينة، 2008.
9. بوعمامة زهير، "دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار"، مجلة المفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس 2010.
10. تريمة صورية، "التعاون الأورومتوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، جويلية 2014.
11. داهش محمد علي، الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.
12. رملي فهم، بوناب خولة، "الاتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث، مارس 2008.
13. سالماني محمد، "السياسة المتوسطية الأوروبية"، السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.
14. سيليرييه بيار، الجيوبوليتيكا والجيواستراتيجيا، ترجمة: عاطف علبي، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993.

15. شوقي أسماء، بن عيسى صفاء، "مواجهة الهجرة كتهديد أمني مغربي-أوروبي: تعاون متعدد الأطراف متعدد المستويات"، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس، ديسمبر 2020.
16. طويل نسيم، "سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط"، مجلة المفكر، العدد الثامن، نوفمبر 2012.
17. عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
18. عبد الله ثناء، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
19. عنتر محمد صابر، "الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط إضافة لدوله"، قضايا عربية، العدد 04، 1998.
20. عطية الله أحمد، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1968.
21. عواج بن عمر، مسعودي يونس، "الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021.
22. غليون برهان، "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 19، العدد 213، لبنان، 2000.
23. فهمي عبد القادر محمد، "إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة تهامة، العدد 03، يناير 2001.
24. قاسمية جمال، "العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي (انسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج)"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 15، 2019.
25. كمال محمد مصطفى، كمال فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2001.
26. لعمراني آسيا، "دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة في مدى فاعلية آلية الديمقراطية"، مجلة المعيار، العدد 26، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، جوان 2011.
27. مصباح عامر، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
28. هلال علي الدين، الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر 2019.
29. يعقوبيان منى، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم 167، أكتوبر 2006. متوفر على الرابط:

https://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr127_arabic.pdf

باللغات الأجنبية:

1. Alexandra Goujon, L'Europe élargie en quête d'identité, Politique européenne, n° 15, Editions L'Harmattan, Janvier 2005.
2. Bessiouini Cherif, Two words a universal declaration on the basic principales of democracy : « From principales to realization ». In. David Betham an others, Democracy : it's principales and achievement, Geneva : inter paraliamentary union, 1998
3. Commission européenne, L'Europe élargie – Voisinage : un nouveau cadre de relations avec nos voisins de l'Est et du Sud, Bruxelles, COM(2003) 104 final, 11 mars 2003, disponible en ligne : <https://op.europa.eu/fr/publication-detail/-/publication/04cd75b0-f46d-43a6-a029-ceb9a603a4db>
4. Diamond Larry J., « Thinking About Hybrid Regimes », Journal of Democracy, Vol. 13, N° 02, April 2002.
5. Ferrin Monica, Kriesi Hanspeter, Compréhensions et évaluations de la démocratie par les Européens : Principaux résultats de la 6ème édition de l'Enquete Sociale Européenne (ESS), In: European Social Survey, Edition 04, Novembre 2014.
6. Jeandesboz Julien, Définir le voisin. La genèse de la Politique européenne de voisinage, Cultures & Conflits, N° 66, 2007.
7. Pandraud Robert, Galizi Francis, Europe-Méditerranée : quel partenariat ?, Paris : Assemblée Nationale Française, Rapport d'information, N° 2367, 15 Novembre 1995.
8. Rey A, Rey-Debove J., Le Petit Robert : Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, Ed: Les Dictionnaires LE ROBERT, Paris, France, 1990.
9. MED dialogue , for rights and equality 2. (n.d.). Réunir les voix pour le changement : Libérer la puissance du dialogue constructif . Disponible sur : <https://meddialogue.eu/ar/%d8%b9%d9%86-mdre/>
10. Sorensen Georg, Democracy and Democratization : Process ans Prospects in a Changing World, Third Edition, Dilemmas In World Politics, 2008.